كارتر : الاختزال ... حتى الحكم الذاتي

عواصف الحكم الذاتي تختفي وراء سحب حرب نشر الوثائق

مصر تبدي استعدادها التخلي عن شرط "الربط" والعدق يصر على عدم التراجع

تميزت صراعات التسوية في الاسبوع المتقدم بتصاعد ملموس على صعيد الساحة الاعلامية . فلم تكد القاهرة تنشر مسودة المشروع الاميركي ، حتى سارعت « تل ابيب » و « واشنطن » الى نشر الملحق الثالث ، ومسودة المشروع الاميركي على التوالي .

ربما كانت دوافع السادات احراج المفاوض « الاسرائيلي » ، وكسب ثقة الشريك الاميركي ، وقد تكون دوافع بيغن اسكات اللغط الذي تزايد حول نشوب خلافات بينه وبين وزير خارجيته ، ولا يستبعد ان تكون اسباب الموقف الاميركي الكشف عن النص الكامل ، ووضع حد لكل التوقعات والاستنتاجات ، انما بغض النظر عن كل تلك الاسباب والدوافع ، فقد وصفت الوثائق « المفرج » عنها ما كان قد صرح به السادات ، ووافق عليه بيغن ، واعترت به اميركا ، وهو ان الخلاف بات ضئيلا ، وان ٩٥ بالمئة من الامور المختلف عليها قد تم الاتفاق عليه ، ولم يبق سوى ٥ بالمئة وهي في طريقها الى الحل .

اذ يبدو ان هذه الـ ٩٥ بالمئة هي نسبة كمية ، على حين ان الـ ٥ بالمئة هي الجوهرية ، وحلها يقتضي ان يقدم احد الاطراف تنازلا يستطيع ان ينتشل عربة التسوية من قارعة الطريق المسدود الذي تقف على احد ارصفته . ودون ذلك ، فان المشوار سيطول ، والنهاية ابعد من تصورات اي من الاطراف الثلاثة .

عربة التزمت الصهيوني امام حصان التسوية

في الحديث الذي ادلى به لمجلة اكتوبر ، يقول الدكتور بطرس غالي ، في رده على سؤال حول اعتراضات « اسرائيل » للجدول الزمني المصري ، وسبب رفضها له : « لقد قبلوا ثلثيه ، وربما اكثر لكنهم - كعادتهم - يرفضون نقطة واحدة تعطل الباقي . لقد اقترحت مصر :

« ١ - ان تبدأ مفاوضات الضفة الغربية وغزة بعد شهر من بدء سريان المعاهدة المصرية - الاسرائيلية . وفي هذه الحالة تضمن مصر اشراك ممثلين لشعب فلسطين من الضفة الغربية وغزة في هذه المفاوضات .

« ٢ - تحديد مدة زمنية معينة لانهاء هذه المفاوضات على ان تجري في نهايتها انتخابات المجلس التنفيذي وقيام الحكم الذاتي .

« ٣ - انهاء الحكم العسكري وسحب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وغزة ، وتمركزها في قواعد محددة بعد شهر من قيام المجلس التنفيذي الفلسطيني » .

الغريب - والكلام لبطرس غالي - « انهم قبلوا بدء المفاوضات بعد شهر من سريان المعاهدة مع مصر ، وقبلوا سحب القوات وانهاء الحكم العسكري بعد شهر من قيام المجلس التنفيذي الفلسطيني ، وقبلوا اجراء انتخابات هذا المجلس في نهاية المفاوضات مباشرة ، ولكنهم رفضوا الالتزام بموعد لانهاء المفاوضات !! وبالتالي يتأخر انتخاب المجلس ، ويتأخر سحب القوات وانهاء الحكم العسكري » .

وهكذا فان اسطوانة « الاتفاق على ٩٥ بالمئة » التي كثيرا ما تديرها الحكومة المصرية هي من هذا الطراز ، اذ غالبا ما تكون الـ ٥ بالمئة الباقية كفيلة بتعطيل كل ما حققته الـ ٩٥ بالمئة .

مصادر مطلعة قريبة من بيغن اشارت الى احتمال ان يقترح رئيس وزراء العدو على الولايات المتحدة تسوية مسألة الجدولة الزمنية للبدء في تطبيق الحكم الذاتي عن طريق رسائل متبادلة بينه وبين الرئيس المصري ، في ذلك محاولة لسد اي باب للتكهن حول صدق نوايا العدو في « حل سلمي وعادل » ، وتأكيد على ان العربة الصهيونية ستبقى امام حصان التسوية ما لم يقبل هذا الحصان بالسير في الطريق الذي تريده لها الادارة الصهيونية ، ويتبع سبل « السلام » الذي تقبل به هي ، خاصة عندما تربط بين تصريحات دايان وبيغن وتلك التي يدلي بها شموئيل تامير وزير العدو « الاسرائيلي » الذي حذر الولايات المتحدة ومصر من محاولة الضغط على اسرائيل !! واكد ان كل المستوطنات اليهودية ستبقى ، وان الجيش الاسرائيلي سيستمر في السهر على الامن في المنطقتين ...

مصر ... تتكىء على اعمدة البيت الابيض

فيما تذهب اسرائيل في تزمتها الى حد تحذير واشنطن من الضغط عليها ، تواصل مصر السادات استجدائها من الحكومة الاميركية الحل النهائي ، وتستمر في اعتمادها على الورقة الاميركية . ففي لقائه مع الصحفيين بعد اجتماع مع قيادة حزبه « الحزب الوطني الديمقراطي » صرح السادات « انه اتفق مع الرئيس جيمي كارتر خلال الاتصال الهاتفي الذي جرى بينهما اخيرا على تقويم الموقف خلال الاسبوع القادم . وكانت مصادر مطلعة قد تحدثت عن نجاح كارتر في اقناع السادات في عدم الاقدام على اية خطوة دراماتيكية من شأنها تعقيد المفاوضات او وقفها نهائيا » .

من جانب اخر ، استمر السادات في ادعاء اصراره على ان تقف الولايات المتحدة الى جانبه من اجل « ان تكون التسوية شاملة وان مصر لا تسعى الى سلام منفرد مع اسرائيل » .

لكن هذا الاصرار على الحل الشامل ، يوازيه اصرار اقوى على الاستمرار في المفاوضات والاعتماد على الولايات المتحدة ، الى الحد الذي قد تقبل

. بيغن : أمن اسرائيل هو الاهم

السادات : لا حدود للتراجع

الحكومة الاسرائيلية بالنصف الثاني من الاقتراح الاميركي .

التباين في الموقفين ، انعكس بشكل جلي في تصريحات جورج شيرمان الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية ، الذي قال بعد الاتصال الهاتفي بين كارتر والسادات : « ان مصر لن تعلق المفاوضات » ، لكنه عن قول ما اذا كان ذلك ينطبق على اسرائيل التي اجرى كارتر محادثة مماثلة مع رئيس وزرائها ، واكتفى بالقول ان الولايات المتحدة لا تزال تجري مشاورات كاملة مع الجانبين .

السعودية تطل برأسها

شلت تراجعات السادات غير المتوقعة حتى في العواصم الرجعية ، وكذلك قمة بغداد والقرارات التي خرجت بها نسبة لا يستهان بها من القدرة السعودية ، التي ما تزال تتربص وتحاول ان تجد ثغرة للنفاذ منها والعودة الى حلبة التسوية التي تخشى الرياض ان يدور عليها صراع دون ان يكون عليها طرف تشجعه ، وتكسب من وراء صعوده الحلبة .

واثناء تعثر المحادثات ، وفي فترات جمودها ، كانت السعودية تبدي استعدادها للتدخل ، وتوحي من طرف خفي الى الطريق التي تريد السادات ان يسير فيه .

وتعزو بعض المصادر الى ان الاصرار المصري عن مسألة الجدولة ، يرجع الى شعور مصر بان هذا يستجيب للاستراتيجية السعودية الباحثة عن حل شامل ينطلق من القرار الدولي ٢٤٢ لكن باشراف اميركي .

من جهتها تحرص السعودية على عدم توقف مساعي ومحادثات التسوية ، فهي لا تستطيع ان تجازف ، ذلك ان تعثر المفاوضات ، مع ابتعاد مصر عن الجبهة العسكرية يضع السعودية تحت ضغوط لا تريد هي ان تقع تحتها . وتفسح المجال امام تحالفات عربية - دولية ليست في صالحها .

ومعركة التسويات لا تقف عند حدود دول المواجهة ، بل تتسع لتصل الى شطئان الخليج ، ومضائق البحر الاحمر ، حيث بدأت السعودية تحس سخونة الاحداث في اليمن الشمالي ، وتخشى ان تزداد حرارتها فتتحول الى حريق تزداد خطورته كلما اقترب من مصافي النفط ، وحقول انتاجه .

والتسوية الشاملة في نظر السعودية والامبريالية الاميركية لا تقتصر على الاطار السياسي ، بل تمتد لتشمل الجانب الاقتصادي ، والتي تعني ضمان الامبريالية الاميركية الصيغة التي تلائمها للحصول على النفط بالكميات المطلوبة ، وبالاسعار المناسبة ، بالاضافة الى استمرار سيطرة الامبريالية الاميركية السياسية على هذه المنطقة . ولعل جولة وزير الخزانة الاميركية مايكل بلومنتال هي مؤشر قوي على اتساع دائرة التسوية وشموليتها .

كارتر الشريك الكامل

بقدر ما تتعقد المفاوضات ، بقدر ما يزداد التدخل الاميركي ، ويتضح دورها وموقفها من الاقتراحات المقدمة . وخلال الاسبوع المنصرم استمر كارتر في الاتصالات الهاتفية مع كل من القاهرة و « تل ابيب » يحثهما على الوصول الى ما هو توفيقي .

احد المسؤولين الاميركان صرح انه ، لو في استطاعة اميركا الوصول بالمفاوضات الى المسألة المركزية ، لسهل حلها . وهذا بدوره يلقي المزيد من الاضواء على التوجه اميركي الذي يريد ان يختزل الخلافات ليوصلها الى جوهرها والتي هي المسألة الفلسطينية . وهذا ما عبر عنه بيريز الذي اكد ان الخلاف ليس بسبب « الربط » ولا اي شيء اخر ، وانها وبكل بساطة حول مسألة الحكم الذاتي . « هنا يكمن الخلاف » .

وهذا بالضبط ما تدركه الامبريالية الاميركية ، وما تريد ان تجد له حلا ، لان اي حل لا يضع في حساباته الحكومة الفلسطينية يصبح ناقصا وبحاجة الى استكمال ، لان الولايات المتحدة ، بعد ان جرت مصر الى مائدة المفاوضات ، وهي اكبر الاطراف العربية في الصراع ، تبحث الان عن من يمثل الشعب الفلسطيني وهو اهم الاطراف في الصراع لكي يدخل الحلبة .

ومن هنا تنبع اهمية وخطورة المحادثات الجارية الان بين الاردن ومنظمة التحرير ، حيث ان نظام حسين لا بد وان يسعى لجر الثورة الفلسطينية ليجعل منها شريكا معه في المفاوضات ، فهذا لا يحرك محادثات التسوية من جمودها فقط ، وانما ايضا يضاعف من ثقل الاردن في موازين القوى .

ان العودة الى الاردن هو من اهم المكاسب التي يمكن انتزاعها في هذه المرحلة ، لكن لا ينبغي ان يتم على حساب الثورة ، ولا على حساب المطاليب التي وضعتها كشرط من شروط العلاقة مع الملك حسين .

ان في الكلمات المتبادلة بين الوفدين اللذين اجريا المحادثات روائح تثير الشكوك ، وتزرع الخوف بالنهاية التي قد تصل اليها تلك المحادثات .

لقد انتزعت الثورة الفلسطينية وخاصة خلال السنوات الثلاث المنصرمة ، وحتى بعد الزيارة الخيانية التي قام بها السادات مكاسب سياسية وعسكرية لا يستهان بها ، عززتها تلك التي تحققت مؤخرا في مؤتمرات الصمود والتصدي ، وقمة بغداد . ولا ينبغي التفريط بهذه المكاسب ، ولا التضحية بها على مذبح الاغراءات التي يلوح بها نظام عمان ، بايعاز من الاميركان ، وتشجيع من الرياض .

وهكذا تختفي وراء غيوم الحرب الاعلامية عواصف مشروعات خطرة ، تتمحور جميعها حول مشروع الحكم الذاتي ، التآمري ، على الشعب الفلسطيني وحقوقه .

■